CL 131/15 A

September 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المجلس

الدورة الحادية والثلاثون بعد المائة

روما، 20 – 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية
(بورتو أليغري، البرازيل، 7–10 مارس/آذار 2006) ومتابعة المنظمة له

بيان المحتويات

	الفقرات
أولاً– المقدمة	1 – 3
ثانيا– معلومات أساسية: الطريق من المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية إلى المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	4 - 9
ثالثاً– المؤتمر	10 - 23
رابعا – نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	24
خامساً – الالتزامات الصادرة عن المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	25
سادساً– متابعة المنظمة للمؤتمر الدولى للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية	26 – 30
سابعاً– التوجيهات المطلوبة من المجلس	31

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الإنترنت www.fao.org

J8160/A

أولاً– المقدمة

1 – تستعرض هذه الوثيقة آليات عمل المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عُقد في بورتو أليغري من 7 إلى 10 مارس/آذار 2006 ونتائجه وإنجازاته. وهي تسلّط الضوء على الإعلان النهائي للمؤتمر والالتزامات الصادرة عنه (الملحق 1) فضلاً عن خطوات المتابعة الأولية من منظمة الأغذية والزراعة والمجالات التي تُطلب فيها توجيهات المجلس.

2 – افتتح المؤتمر الرئيس بالنيابة معالي السيد José Alencar Gomes da Silva والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة وشارك فيه نحو 1400 مشارك. وحضر المؤتمر أيضاً ممثلون عن اثنتين وتسعين من الدول الأعضاء من بينهم 25 وزيراً و8 من وكالات الأمم المتحدة و6 منظمات حكومية دولية وأكثر من 150 من منظمات المجتمع المدني.

3 – وأهدي المؤتمر الى ذكرى عالم الفيزياء والدبلوماسي والأكاديمي البارز البروفيسور Josué de Castro (1908–1973) صاحب كتاب "جغرافية الجوع" الصادر في عام 1946 وكان رئيساً لمجلس المنظمة من 1951 وحتى 1955.

ثانياً – معلومات أساسية: الطريق من المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية إلى المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

4 – انعقد المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية قبل 27 عاما (يوليو/تموز 1979) في روما، واعتمد إعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين عرفا بـ "ميثاق الفلاحين". وطرح المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية اقتراحاً شاملاً للعمل الوطني والدولي ومثل معلماً مهماً في الكفاح من أجل القضاء على الجوع والفقر، وأوجزت الرسالة الرئيسية للمؤتمر فى العبارة التالية: *النمو ضروري ولكنه غير كاف؛ ويجب دعمه بالمساواة والمشاركة الشعبية*.

5 – ورغم الالتزامات الشديدة من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لتنفيذ أنشطة متابعة المؤتمر العالمي خلال الثمانينات وبداية التسعينات، تراجع الاهتمام في منتصف التسعينات، إلا أن الاهتمام ضعف في منتصف التسعينات. وكان أحد الأسباب زيادة عبء الدين الذي تواجهه العديد من البلدان النامية، التي أقدم الكثير منها كذلك، على تطبيق برامج إعادة هيكلة القطاع العام، لذا لم يكن لديها ببساطة الموارد المالية والقدرات المؤسسية لدعم برامج إصلاح زراعي وتنمية ريفية طموحة. ومن بين الأسباب أيضا الجهود التى تبذلها النخب لحماية المصالح المكتسبة وتقويض إدخال و/أو وتطبيق تدابير إصلاح حقيقية. كما كان من بين الأسباب انعدام الالتزام السياسي، وعدم توافر البيروقراطية، وعدم كفاية القدرات الفنية، وضعف القدرات التمثيلية والإدارية للمُنتج والعامل والمنظمات المجتمعية فى الريف. وبموجب قراره 212/1999 المؤرخ في 25 مارس/آذار 1999، فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة التوقف عن مراجعته كل أربع سنوات لتنفيذ قرارات المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ودعا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إلى أن يرسل اليه كل أربع سنوات ابتداء من عام 1999 تقريراً تعده لجنة الأمن الغذائي بشأن التقدم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

6 – وقد أسفر التشديد الناشئ على التنمية المستدامة والأمن الغذائي في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام 1992 وفي جميع مؤتمرات الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات، بما في ذلك مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، عن تحول نوعى أبرز الحاجة للاستجابة الى تداخل القضايا الاقتصادية، والاجتماعية والصحية والبيئية والسكانية والمساواة بين الجنسين. وقد شهد مؤتمر قمة الألفية الأهداف الانمائية ومتابعتها بعد مرور خمس سنوات على انعقاده، ودعا الى "تسارع" الجهود فى المجتمع الدولي، والحكومات، والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام 2015.

7 – إن تزايد عدد الحكومات الديموقراطية في البلدان النامية وفي أوروبا الوسطى والشرقية، وترافق هذا مع لامركزية الحكم في جميع الأقاليم، قد مكنا من ظهور مجتمع مدني أقوى مؤهل بشكل أفضل للمشاركة مع الدولة ومع القطاعين العام والخاص. وتكتسب الحركات الاجتماعية الجديدة التي تعمل ليس فقط داخل البلدان، وإنما أيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي أهمية خاصة، معطية بذلك سلطة أكثر فاعلية وتأثيراً الى تحالفات الفقراء في مطالبتهم بالحصول على الأرض وغيرها من سبل العيش، والحقوق القانونية والسياسية، وتطورات إيجابية (مواتية للفقراء) في السياسات والخدمات الانمائية. وفي الوقت نفسه، هناك الكثير الذي يتوجب عمله لتعزيز قدرات المجتمعات المحلية ومؤسسات الحكومات المحلية، وكذلك منظمات المزارعين، والمنتجين الآخرين والعمال والتعاونيات والغرف الزراعية.

8 – وقدمت المنظمة في يونيو/حزيران 2005، اقتراحاً بالدعوة الى عقد *المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: التحديات الجديدة والخيارات لإحياء المجتمعات المحلية الريفية*، رؤية للمستقبل، ووافق عليه بالإجماع مجلس المنظمة في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة كعنصر حاسم لبرنامج المنظمة فى الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. ورأى المجلس أن هذا المؤتمر سيسهم في تعبئة الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لدعم عمليات الإصلاح الزراعي الجاري وعمليات التنمية الريفية، وفي تأمين حقوق الملكية وحرية الوصول الى الأرض والموارد الطبيعية الأخرى من قبل الفقراء. ورحب المجلس بالعرض السخى الذى قدمته حكومة البرازيل الكريمة لاستضافة المؤتمر في بورتو أليغري (البرازيل).

9 – ووفر المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فرصة مناسبة للفت انتباه العالم إلى الوجه الريفي للجوع والفقر وإلى الحاجة الى رؤية جديدة. وكانت أهداف المؤتمر كما يلي:

- تشجيع الفهم والتعليم والحوار البناء لمعالجة الإصلاح الزراعي، والتنمية الريفية المستدامة وقضايا الفقر فى الريف من خلال إيجاد برنامج دائم لمراقبة وتقييم أفضل السياسات والممارسات والتقدم المحرز على مستوى الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛
- تقاسم التجارب، تعزيز الاعتراف، زيادة الرغبة والإجراءات الملموسة من جانب المجتمع الدولي والحكومات ومنظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المدني وسواها من الأطراف من أجل تحسين التعاون الدولي وتأمين فرص متساوية وشفافة أكثر للحصول على الموارد الطبيعية وعلى الأراضي والمساءلة عنها.

ثالثاً– المؤتمر

تنظيم المؤتمر

10 – جرى تشكيل لجنة توجيهية دولية لتكون هيئة مكتب المؤتمر. وترأس الفلبين هذه اللجنة التي تضمّ ممثلاً عن كل من المجموعات الإقليمية ومراقبين من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجنة التخطيط الدولية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وعقدت اللجنة التوجيهية تسعة اجتماعات لها من سبتمبر/أيلول 2005 وحتى فبراير/شباط 2006 وقدمت توجيهات شاملة على العمليات الفنية والتحضيرية لتنظيم المؤتمر وأشرفت عليها بالتعاون مع الأمانة المشتركة بين المنظمة والمؤتمر الدولي بواسطة أمينها التنفيذي. وحظيت الأمانة التي يتولاها قسم التنمية الريفية في مصلحة التنمية المستدامة بدعم أيضاً من لجنة فنية معنية بالسياسات تضمّ جميع الأقسام الفنية في المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتولّت أمانة وطنية برازيلية المسؤولية عن النواحي اللوجستية للمؤتمر، وتوجيه الأنشطة التحضيرية له في البرازيل. وكانت إحدى السمات الرئيسية المبتكرة في المؤتمر اعداد دراسات حالة وتقارير وطنية وإقامة حوار مثمر للغاية بين منظمات المجتمع المدني والحكومات الذى أدرج منذ البدء ضمن هيكل المؤتمر.

11 – وحُددت الموضوعات الرئيسية للمؤتمر عبر عملية استشارية مفتوحة، يسرت المنظمة اجراءها وشارك فيها عدد كبير من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب الشأن. وقام خبراء بارزون ومؤسسات بإعداد ست ورقات عن المواضيع التالية:

- إحياء الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فى جدول الأعمال الدولي.
- سياسات وممارسات لضمان وتحسين قدرة الفقراء على الوصول إلى الأرض وتشجيع الإصلاح الزراعي لتخفيف الفقر والجوع.
- بناء القدرة على تحسين الوصول إلى الأرض، والمياه والمدخلات الزراعية والخدمات الزراعية.
- تهيئة فرص جديدة لدعم المنتجين الريفيين، وعمال الريف ومجتمعاتهم من أجل تسهيل خيارات السكان في التنمية الريفية.
- وضع الإصلاح الزراعي في سياق السيادة الغذائية، والحق في الغذاء والتنوع الثقافي: الأرض، والأراضى والكرامة (أعدتها إحدى منظمات المجتمع المدني).

ونوقشت مسودات ورقات القضايا قبل انعقاد المؤتمر الدولى الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية فى اجتماع منظم بالفيديو.

12 – دعيت الحكومات لتقديم تقارير وطنية الى المؤتمر تتبع فيها نموذجا موحدا لتسهيل الإبلاغ عن أفضل السياسات والممارسات والدروس المستفادة. وقدم أربعون تقريراً وطنياً الى المؤتمر: 18 من أفريقيا؛ و6 من آسيا؛ و8 من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و5 من الشرق الأدنى؛ و3 من أوروبا (الملحق 2).

13 – ولتعزيز قاعدة المعرفة كى يستند اليها فى مناقشات المؤتمر، أعدت دراسات لـ 29 حالة (من مجموع 35 حالة) بدئ بها قدمت من أصحاب الشأن الوطنيين إلى المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية: 10 من اقليم

أفريقيا؛ و6 من آسيا والمحيط الهادئ؛ و9 من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ و3 من الشرق الأدنى؛ وواحدة من أوروبا (الملحق 2).

14 – نوقشت خلال عملية الإعداد للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي، مسودات دراسات الحالات فى حلقات عمل وطنية حضرها ممثلون من الحكومات وأصحاب الشأن الآخرين ويسرت المنظمة تنظيمها. وساعدت هذه العملية فى تحديد القضايا والمشاكل البارزة والتوصل الى اتفاق على سلم أولويات الأعمال على المستوى الوطني بين مختلف أصحاب الشأن – المجتمع المدني، والوزارات الحكومية، والمانحون، والقطاع الخاص، والمنظمات الحكومية الدولية. وساهمت كذلك في إعداد التقارير الوطنية لبعض الحكومات التي تعكس وجهات نظر المجتمع المدني ومخاوفه استناداً إلى أمثلة ملموسة وإلى تحليل النجاحات والمشاكل على صعيد تنفيذ البرامج في المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني. ويضاف إليها عدد من التقارير الفنية التي أعدتها أقسام فنية مختلفة ومكاتب إقليمية ومنظمات شريكة ووُزّعت بدورها خلال المؤتمر.

<u>المشاركة في المؤتمر ونتائجه</u>

15 – ألقى المدير العام للمنظمة، ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وممثل عن منظمات المجتمع المدني والوزير البرازيلى للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (بصفته رئيس المؤتمر)، كلمات في الجلسة العامة للمؤتمر. وأدلى 39 من رؤساء الوفود ومن الكرسى الرسولى ببيانات فى الجلسة العامة عن التقدم المحرز في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وعرض متحدثون بارزون ورقات القضايا الخمس أمام الجلسة العامة. وقام الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بعرض ورقة تحصر مساهمات المنظمة في مجال الممارسات والسياسات الجيدة في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

16 – وأنشأ المؤتمر هيئتين فنيتين بحثتا استنتاجات ورقات القضايا ودراسات الحالات وقدمتا تقرير عنها إلى الجلسة العامة.

17 – وكان هناك حوار مفتوح بين 7 من ممثلي المجتمع المدني و7 من ممثلي الحكومات، من ضمنهم وزراء، تركّز حول أهمية الإصلاح الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وللقضاء على الفقر على المستوى الوطني. وكان هناك إجماع على أهمية وجود حوار مفتوح وسياسات عامة من أجل تهيئة فرص أفضل للحصول على الأراضي والموارد كشرط لتنمية قدرات الانسان وحفظ كرامته.

18 – وعقد اجتماع مناقشة بين الخبراء بشأن الإصلاح الزراعي، والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة ضم خبراء بارزين من حكومات (اندونيسيا، والنيجر، والفلبين وراوندا)؛ والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية (البرازيل، وايطاليا وجنوب أفريقيا)؛ وممثلون عن مجموعة من منظمات المجتمع المدني الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات البحوث الدولية.

19 – بالتوازي مع وقائع المؤتمر، نظمت سبع وعشرون جلسة موضوعية خاصة، من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات المجتمع

المدني، لعرض ومناقشة مواضيع محدّدة تهمّ المؤتمر. وصدرت عن معظم الدورات المتخصصة توصيات محددة لمتابعتها في المؤتمر وتعهّد المشاركون بتنفيذ أنشطة تتعلّق بمواضيع البحث.

20 – وجرى عرض خمسة عشر اقتراح شراكة في معرض الشراكات، سبق أن تمّت الموافقة على 6 منها أو التوقيع عليها أو المباشرة بتنفيذها. وشكّل معرض الشراكات فرصة لاستعراض ما أُحرز من تقدّم في المشاريع القائمة وفي مبادرات الشراكة في مجالي الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وكان فرصة أيضاً للإعلان عن و/أو إطلاق مشاريع عمل مشتركة جديدة تركّز على الحوار بين مختلف الشركاء وأصحاب الشأن على صعيدي الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وعلى إيجاد أوجه جديدة للتآزر بين الشركاء والتعرّف إلى الشركاء الجدد وإلى مصادر التمويل وعلى الاستفادة من فرصة التعلّم من تجارب الآخرين.

21 – وتفاعل منتدى مواز للمجتمع المدني عن "الأرض، والأراضي والكرامة" تفاعلاً وثيقاً مع المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، واجتذب أكثر من 300 مشارك من المجتمع المدني من 210 منظمات و 66 بلداً. وعرضت نتائج المنتدى والبيان الصادر عن المجتمع المدني على المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وجرى إدراجهما كملحق لتقرير المؤتمر.

22 – وحظي المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بتغطية إعلامية واسعة. فقد نشرت أكثر من 70 وسيلة إعلامية مختلفة في أنحاء العالم عبر نشرات أنباء أو تعليقات حول الاجتماع. وتركّزت المواضيع التي تناولتها وسائل الإعلام على الرسائل الأساسية التي ترغب منظمة الأغذية والزراعة في إيصالها بما يؤكّد نجاح استراتيجية التواصل المعتمدة.

23 – وأعتُمد تقرير المؤتمر، الذي قدمه المقرر العام (أنغولا)، بالإجماع من جانب المؤتمر في جلسته الختامية. وعرض رئيس لجنة الصياغة (الفلبين) الإعلان النهائي الذي جرى التفاوض بشأنه في روما وعلى مدار انعقاد المؤتمر وتمّت الموافقة عليه من ثمّ بالتصفيق.

رابعاً– نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

24 – أيد المؤتمر بشدة وجهة النظر القائلة إن الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية حاسماً الأهمية لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالفقر والجوع والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. واعتُبر الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أساسيين لمكافحة المشكلتين الحقيقيتين المتمثلتين في إهمال المجتمعات الريفية وعزلتها. وما زالت توجد فوارق كبيرة في الملكية والوصول الى الأرض والموارد الطبيعية والخدمات الريفية، وذكرت عدة دول أعضاء أن تركيز الملكية آخذ في الازدياد. وجرى الاعتراف بأن النجاح فى إنجاز الاصلاحات الزراعية والتنمية الريفية صعب للغاية، وأفاد بعض الأعضاء عن إحراز تقدم، بينما أشار آخرون إلى وجود صعوبات. ومع ملاحظة التنوع الكبير في الظروف والتجارب، تم الاتفاق بالإجماع على أن تنفيذ جدول أعمال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية مازال أمامه شوط طويل، وأن توافر رؤية جديدة وإرادة سياسية هو أمر حاسم الأهمية لتهيئة فرص مضمونة وعادلة للوصول إلى الأرض والموارد الطبيعية الأخرى وكفالة تنمية ريفية مستدامة. كما جرى الاعتراف بالمنظمة بصفتها وكالة الأمم المتحدة الرائدة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ سياسات وبرامج الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.ولتدعيم المؤسسات الوطنية

ومنظمات المجتمع المدنى كي تنجح في تحسين فرص حصول المجموعات الأشدّ عرضة للمخاطر والنساء في الريف على الأراضي وعلى غيرها من الموارد الطبيعية.

خامساً – الالتزامات الصادرة عن المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

25 – يجسّد الإعلان النهائي الذي تمّت الموافقة عليه بالتصفيق روح المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ويعلن الالتزامات الخمسة التي تعهّدت الحكومات بالوفاء بها لإقامة شراكة مع المجتمع المدني ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من المنظمات الدولية والوطنية (الفقرة 30 من الإعلان النهائي). وهي على النحو التالي:

ونحن نتعهد بتوجيه أعمالنا ودعمنا من أجل تنفيذ مبادئ المؤتمر، لكي تتحقق رؤية جديدة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية من خلال ما يلي:

1 – سوف نضع آليات ملائمة، من خلال منبر عمل دائم، على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، والمحلي، لإعطاء طابع مؤسسي للحوار الاجتماعي، والتعاون، ورصد وتقييم التقدم في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وهو الأمر الحاسم لتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بصورة مستدامة، بيئياً، وبشكل أكثر تركيزاً على الفقراء، ومراعاة للمساواة بين الجنسين.

2 – سوف نوصي لجنة الأمن الغذائي العالمي، بتنسيق وثيق مع لجنة الزراعة، باعتماد التدابير الملائمة لتنفيذ إعلان المؤتمر. ولرصد تنفيذ إعلان المؤتمر، سوف نوصي أيضاً باعتماد لجنة الأمن الغذائي العالمي لمجموعة من الخطوط التوجيهية الإضافية لإعداد التقارير. وينبغي أن تتضمن هذه العمليات مشاركة المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول السيادة الغذائية، والأمن الغذائي، والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

3 – سوف نسعى لدعم مبادرات الشراكة الدولية في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على أساس إعلان المؤتمر.

4 – نحن نقترح أن يتضمن الحوار المتعدد لأصحاب الشأن، في المنتدى الخاص الذي يقام أثناء الدورة الثانية والثلاثين، للجنة الأمن الغذائي العالمي، أكتوبر/تشرين الأول–نوفمبر/تشرين الثانى 2006، بندا خاصاً في جدول الأعمال، يتعلق بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، كآلية إضافية لمتابعة نتائج المؤتمر. وهذا سيكون بنداً هاماً في جدول الأعمال الذي سيتم مناقشته أثناء استعراض منتصف المدة للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

5 – وسوف نوصي الدورة الواحدة والثلاثين بعد المائة لمجلس المنظمة، الذي يعقد في نوفمبر/تشرين الثانى 2006، بمراجعة إمكانية وضع المزيد من آليات المتابعة المخططة لمساعدة البلدان في تنفيذ نتائج المؤتمر.

سادساً – متابعة المنظمة للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية

26 – تلتزم المنظمة بالمساعدة التامة للدول الأعضاء في إنجاز هذه الالتزامات الصادرة عن المؤتمر الدولى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية. وتمشيا مع الالتزام الرابع، عمدت المنظمة إلى عقد حوار بين أصحاب شأن متعددين حول

الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية خلال المنتدى الخاص الذي أقيم بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي، هذا بالإضافة إلى عرض وثيقة معلومات عن المؤتمر إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي.

27 – ودعا المؤتمر إلى اتخاذ التدابير المناسبة بما في ذلك مجموعة من الخطوط التوجيهية الإضافية لإعداد التقارير بما يساعد على تنفيذ الإعلان الصادر عن المؤتمر. وتكمن الميزة المقارنة للمنظمة بعد الاستعراض الذي أجرته للسياسات والممارسات الجيّدة في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، في الإشارة إلى نجاحات مشاريع تتقاسم المعلومات وتيسر تبادلها وتدريب وتعليم أصحاب الشأن في التنمية الريفية بغية النهوض بالمناطق الريفية. وكان المؤتمر الدولي فرصة أيضاً للاطلاع على كمّ كبير من المعارف والمعلومات من خلال مداولات الجلسات العامة أو الهيئات وتقارير وطنية ودراسات حالة ووثائق فنية. وكانت خلاصة الأمر في ظلّ التغيرات المتسارعة وإيكال الأدوار والمسؤوليات لمؤسسات لامركزية وبالنظر إلى الدور المعزز لمنظمات المجتمع المدني والمزارعين وللشراكات الموجودة بين القطاعين العام والخاص في الكثير من البلدان، أنه من الضروري تحديد تأثيرات سياسات التنمية الزراعية والريفية الحالية على تنوّع المناطق الريفية وديناميا تها ضمن نُهج محليّة متكاملة. وعليه فإنّ الحاجة إلى تحديد المعايير المفيدة والمؤشرات التي يمكن قياسها والموجودة أساساً يمكنها أن تساهم في عملية رفع التقارير إلى المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ومتابعته.

28 – ونوقشت أساليب للمتابعة في مؤتمر المنظمة الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (كاراكاس، أبريل/نيسان 2006) حيث اقترح، من بين أمور أخرى، طرح مبادرة خاصة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. ويمكن لهذه المبادرة أن تسهم في تطوير البرنامج الدائم للحوار حول الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي استحدث خلال المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وأيضا على المستويات الوطنية من خلال تنظيم حلقات عمل وبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية وإعداد خطوط توجيهية وطنية. وجرى تشكيل مجموعة عمل مشتركة مع المؤتمر الدولي بمشاركة شركاء رئيسيين لمناقشة آليات التحضير لهذه المبادرة الخاصة وتنفيذها. ووافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ولجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على أن يكونا الشريكين الرئيسيين لمنظمة الأغذية والزراعة في مجموعة العمل المشتركة، في حين أبدت منظمات أخرى اهتمامها في المشاركة ومنها مثلاً منظمة العمل الدولية ومركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي والاتحاد الأفريقي. وقدّمت لجنة التخطيط الدولية المشتركة أيضاً اقتراحات للإصلاح الزراعي الموجّه للسكان وعن القيام بأعمال مشتركة للتفاوض بشأن النُهج المتفاوض عليها تجاه التنمية الاقليمية من أجل بناء قدرات المنظمات المحلية والمستندة إلى المجتمع المحلي ومنظمات المزارعين والتعاونيات والمنظمات الشعبيّة.

29 – وتعمل حالياً أمانة المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على تطوير نظام مراقبة لمبادرات الشراكة التي أطلقت خلال المؤتمر من أجل تسهيل تبادل المعلومات عن الممارسات الجيّدة بالنسبة إلى السياسات والبرامج الوطنية للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وسوف تساهم هذه العملية في إدارة المعارف وفي بناء قدرات الشركاء العاملين على متابعة المؤتمر الدولي، بالإضافة إلى مؤازرة الأولويات كالزراعة العائلية والممارسات الزراعية الإيكولوجية وحيازة الأراضي وإدارتها والزراعة والتنمية الريفية المستدامتين والعاملين الزراعيين والريفيين.

30 – وستساعد المنظمة الدول الأعضاء على المحافظة على الرؤية الجديدة للمؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية من خلال الدعوة إلى مساندتها في المنتديات الدولية وأيضاً في الحوارات والمناقشات الإقليمية والوطنية. كما

ستسعى المنظمة إلى توثيق شراكاتها مع المراكز الإقليمية للتنمية الريفية والإصلاح الزراعي: مركز التنمية الريفية المتكاملة لآسيا والمحيط الهادي، مركز التنمية الريفية المتكاملة في أفريقيا، المركز الإقليمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى وغيرها من الشركاء المحليين للتشجيع على متابعة المؤتمر الدولي وعلى تنفيذ توصياته، بما يشمل المساعدة على تدعيم و/أو إحياء المنظمات الإقليمية المذكورة حيثما تدعو الحاجة كي تتمكّن إذا استدعى الأمر من أن تؤدي دور المراقب لجهود الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على المستويين الوطني والإقليمي.

سابعاً – التوجيهات المطلوبة من المجلس

31 – بالنظر إلى نتائج المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية والالتزامات الصادرة عنه وفي ظلّ المهام المنوطة بمنظمة الأغذية والزراعة لتنفيذها، يرجى من المجلس أن يوافق على النقاط التالية:

(1) إعداد مبادرة خاصة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية باعتبارها آلية متابعة ملموسة للمؤتمر يمكن من خلالها جمع الأموال لمتابعة المؤتمر وتعزيز الحوار الوطني بين أصحاب الشأن بشأن القضايا المتفق عليها في إعلان المؤتمر؛ ويمكن للمنظمة تقديم مساعدة في مجال السياسات لتسهيل وضع برامج للحوار على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل إضفاء طابع مؤسسي على أساليب العمل القائمة على الشراكة والحوار الاجتماعي والتعاون وبناء القدرات بين الحكومات والمجتمع المدني والمانحين وغيرهم من الشركاء في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية؛

(2) توسيع قاعدة البيانات للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية وتحسينها وتحديد مؤشرات الحصول على الأراضي وسواها من الموارد الطبيعية وإعداد مجموعة من الخطوط التوجيهية لرفع التقارير كي تستعين بها الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة عند مراقبة تنفيذ متابعة المؤتمر الدولي وذلك نتيجة لمناقشات المنتدى الخاص للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

الملحق 1

إعلان المؤتمر

1 – نحن، الدول الأعضاء، المجتمعين في المؤتمر الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (المؤتمر)، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)، بدعوة من حكومة البرازيل، نؤمن إيمانا راسخاً بالدور الأساسي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في تشجيع التنمية المستدامة التي تشمل، ضمن ما تشمل، تطبيق حقوق الإنسان، والأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية على أساس سيادة القانون في إطار ديمقراطي.

2 – نشير إلى نتائج المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، عام 1979، وميثاق الفلاح، الذي شدد على الحاجة لوضع استراتجيات وطنية ملائمة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، ودمجها في استراتيجيات التنمية الوطنية العامة.

3 – ونشير إلى الخطوات الهامة التي اتخذها جميع أعضاء المنظمة باعتمادهم مجموعة من الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم التنفيذ التدريجي للحق في غذاء كاف، في سياق الأمن الغذائي العالمي، والتي تعد أحد الاعتبارات الأساسية الخاصة بتشجيع التنمية الريفية.

4 – ونشير إلى الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والتي تأكدت من جديد أثناء مؤتمر القمة الألفية ، والدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2005، على النحو التالي: "القضاء على الفقر المُدقع والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين الصحة النسائية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، وغيرها من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية".

ولهذا فقد اعتمدنا الإعلان التالي:

5 – إننا نسلم بأن انعدام الأمن الغذائي، والجوع والفقر فى الريف، ينتج في أغلب الأحيان عن اختلالات في العملية الحالية للتنمية، والتي تعرقل الحصول، بصورة واسعة، على الأراضي، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، وغيرها من الأصول الخاصة بسبل المعيشة بصورة مستدامة.

6 – ونؤكد من جديد أن الحصول، بصورة واسعة ومأمونة ومستدامة، على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، المتعلقة بالأخص بسُبل معيشة السكان الريفيين، والتي تشمل النساء وجماعات السكان الأصليين المهمشة والضعيفة، هي من الأمور الأساسية للقضاء على الجوع والفقر، التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسات الوطنية.

7 – ونسلم بأنه ينبغي وضع القوانين وإعادة النظر بما يكفل، في حالة وجود ملكية خاصة للأراضي والممتلكات، منح المرأة الريفية حقوقا كاملة، ومتساوية في ملكية الأراضي وغيرها من الموارد، بما في ذلك الحق في الإرث، وإجراء الإصلاحات الإدارية واتخاذ التدابير اللازمة لإعطاء المرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحصول على القروض، ورأس المال، وهو الحق في العمل، ووثائق الهوية القانونية، والتكنولوجيات الملائمة، والحق في الوصول إلى الأسواق والحصول على المعلومات.

8 – ونُدرك أن المنازعات بشأن الموارد كانت السبب الرئيسي للاضطرابات الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي، والتدهور البيئي، على مرّ الزمن في أنحاء كثيرة من العالم.

9 – ونعترف بالحاجة إلى اعتماد سياسات وبرامج التنمية الريفية التي تكفل أخذ الإحتياطات، بصورة أفضل، لزيادة الصمود والاستجابة، بصورة فعالة، للكوارث الطبيعية، والكوارث الأخرى التي هي من صنع الإنسان.

10 – ونسلم بأنه يمكن لاتجاهات عالمية كثيرة أن تؤثر على أنماط التنمية، ولاسيما التنمية الريفية.

11 – ونؤكد من جديد على أهمية الزراعة التقليدية والأسرية، والإنتاج الذي تحققه الحيازات الصغيرة، وكذلك الأدوار التي تقوم بها المجتمعات الريفية التقليدية، والسكان الأصليون، للإسهام في الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

12 – ونعترف بالحاجة إلى تسهيل الإنتاجية الزراعية الإضافية والمستدامة بيئيا، وتسهيل التجارة العادلة، والاهتمام بمتابعة المفاوضات الخاصة ببرنامج الدوحة للتنمية، ومتابعة السبل الفعالة، من الناحية العملية، للمعاملة الخاصة والتفضيلية، ضمن تدابير أخرى، لتمكين البلدان النامية من مراعاة احتياجاتها الإنمائية، بصورة فعالة، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

13 – ونؤكد من جديد على أن السياسات الزراعية يجب أن تجد التوازن، بين السياسات الوطنية والاختصاصات والالتزامات الدولية، وإن السياسات الزراعية هي أداة هامة حقاً لتشجيع الإصلاح الزراعي، والإئتمانات والتأمينات الريفية، والمساعدات الفنية، والتدابير الأخرى المرتبطة بذلك، لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

14 – ونعترف بأنه يجب مراجعة السياسات والممارسات الخاصة بتوسيع وتأمين إمكانية الحصول، بصورة مستدامة ومتساوية، والسيطرة على الأراضي والموارد ذات الصلة، وتقديم الخدمات الريفية، وإعادة النظر بهذه السياسات والممارسات، إذا لزم الأمر، بطريقة تحترم تماماً حقوق وطموحات سكان الريف، والنساء والجماعات الضعيفة، بما فيه مجتمعات الغابات ومجتمعات الصيد، والسكان الأصليين، والمجتمعات الريفية التقليدية، وتمكينهم من حماية حقوقهم وفقاً للأحكام القانونية الوطنية.

15 – ولهذا نحن نشدد على أن مثل هذه السياسات والممارسات ينبغي أن تشجع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولاسيما النساء والجماعات المهمشة والضعيفة. وفي هذا السياق، يجب أن تشرك مؤسسات وسياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية أصحاب الشأن بما يتضمن أولئك المنتجين تحت نظم حيازة الأراضي الفردية والأهلية والجماعية، بالإضافة إلى مجتمعات الصيد والغابات، وآخرين، في عمليات صنع القرار والتنفيذ الإداري والقضائي ذات الصلة وفقاً للأطر القانونية الوطنية.

16 – ونشدد على ضرورة استجابة سياسات وقوانين ومؤسسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية لاحتياجات وطموحات السكان الريفيين، مع مراعاة التوازن بين الجنسين، والعوامل الاجتماعية والثقافية الاقتصادية والقانونية والبيئية. ولهذا يجب إشراك أصحاب المصلحة ذوى الشأن في عملية صنع القرار.

17 – ونعترف بأهمية دور العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، في إطار ديمقراطي وإعداد إطار قانوني ملائم للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

18 – ونسلم بالدور الحاسم الذي تقوم به الدولة لإتاحة فرص عادلة ومتكافئة، وتشجيع الأمن الاقتصادي الأساسي للنساء والرجال كمواطنين متساوين.

19 – نحن مقتنعون بأهمية المساواة التي تشمل، الجوانب المتعلقة بالجنسين، والمشاركة الاجتماعية في التنمية الريفية المستدامة، حيث يشكل الحوار وتبادل المعلومات، وبناء القدرات، والخبرات، العناصر الأساسية لتحسين سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية في العالم.

20 – ونُدرك أهمية وضع سياسات عادلة وتشاركية وفعالة للأراضي والمياه، مع مراعاة الالتزامات الدولية ذات الصلة، خاصة من أجل المرأة والجماعات الضعيفة والمُهمشة.

21 – لذا نحن نُدرك ضرورة وضع أنظمة إدارية تشجع التسجيل الكفء، ومنح صكوك الملكية، ومسح ملكية الأراضي، وتحسين البنية الأساسية، والقانونية، والمؤسسية والسوقية، بما يتضمن القوانين التي تتحكم في استخدام المياه، والاعتراف الرسمي بحقوق الاستخدام العرفي والمجتمعي بطريقة شفافة وقابلة للإنفاذ والتنسيق مع مصالح المجتمعات المحلية.

22 – ونُدرك أهمية تحسين تساوي فرص الحصول على إمكانات التمويل، لكل من الرجال والنساء، وتحسين آليات خفض تكاليف المعاملات، بما فيه التحويلات النقدية من أجل حشد الموارد وتيسير مساهمتها المركزة لتعزيز قدرات التنمية الريفية.

23 – وإننا نسلم بالحاجة إلى إيجاد سياسات عامة وتشريعات وخدمات تمكينية، لاسيما تلك المتعلقة بالإنتاج الريفي والتجارة، والمساعدة الفنية، والتمويل، وبناء القدرات، والتدابير الصحية والتعليمية، والبنية الأساسية، والدعم المؤسسي من أجل تحقيق دمج المناطق الريفية، على أتم قدر ممكن في جهود التنمية الوطنية.

24 – ونسلم بالحاجة للتوسع في تأمين فرص العمل، والدخل لسكان الريف، وتطوير المزارعين، من الرجال والنساء، وتجمعات المزارع الأسرية، وغيرهم من المنتجين، والعمال الزراعيين، والتعاونيات، وغيرها من المنظمات الريفية.

25 – ونسلم بأن على الدول المسؤولية الرئيسية، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، التي تتضمن السياسات الوطنية لتنفيذ استراتيجيات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وفي هذا السياق، نسلم بالدور الحاسم لشراكة الحكومات والمجتمع المدني وأصحاب الشأن الآخرين، من أجل التنفيذ المستدام للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

26 – ونعترف بالحاجة لضمان حقوق مجتمعات الصيد، والغابات، والجبال، وغيرها من حقوق الجماعات الفريدة من نوعها، وضمان إمكانية وصولهم إلى مناطق الصيد، والغابات، والجبال، والبيئات الأخرى الخاصة، ضمن إطار الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

27 – ونؤكد من جديد على ضرورة مراعاة الإصلاح الزراعي، وغيره من الجهود نحو القضاء على الفقر فى الريف للحفاظ على الأراضي، والمياه، والموارد الطبيعية الأخرى، وصيانتها، وعدم التسبب في فقدان تلك الموارد، لاسيما من أجل السكان الأصليين كأصحاب الماشية، والرعاة، والبدو الرحل، ولا في التسبب في دمجهم في المجتمع والقضاء على ثقافاتهم.

<u>رؤية المؤتمر</u>

28 – إننا نقترح أن تكون سياسات التنمية الريفية، بما يتضمن الإصلاح الزراعي، أكثر تركيزاً على الفقراء وهيئاتهم، وذات وجهة اجتماعية، تشاركية، تراعى التوازن بين الجنسين، في سياق التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والسليمة بيئياً. وينبغي أن تسهم تلك السياسات في الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، استناداً إلى حقوق مضمونة للملكية الفردية والأهلية والجماعية، والمساواة، بما في ذلك، *عدة أمور*، من بينها توفير العمالة وخاصة للمعدمين، وتعزيز الأسواق المحلية والوطنية، وتأمين الدخل، وخاصة عن طريق المشروعات الصغيرة، ومتوسطة الحجم، والمشاركة الاجتماعية، والمحافظة على الأصول البيئية والثقافية للمناطق الريفية، ضمن منظور المعيشة المستدامة، وتمكين الجماعات الضعيفة لأصحاب الشأن من الريفيين. كما ينبغي تنفيذ هذه السياسات في إطار يراعي حقوق وطموحات سكان الريف، وخاصةً الجماعات المهمشة والضعيفة، وبموجب ضمانات قانونية وطنية، ومن خلال حوار فعال.

مبادئ المؤتمر

29- إننا نوافق على المبادئ التالية:

- اعتماد حوار وطني شامل، كآلية غالبة لضمان إحراز تقدم كبير في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.
- إقامة إصلاح زراعي ملائم، وبشكل أساسي، في المناطق التي تعانى من تناقضات اجتماعية قوية، ومن الفقر وانعدام الأمن الغذائي، كوسيلة لتشجيع الحصول بصورة أوسع ومستدامة على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية والتحكم فيها. وينبغي أن يتحقق ذلك عن طريق برنامج قائم على سياسات مترابطة، أخلاقية، تشاركية، متكاملة، وعلى أساس عدة أمور من بينها المساعدة الفنية، والتمويل، وبناء القدرات، والتدابير الصحية والتعليمية، والبنية الأساسية، والدعم المؤسسي الذي يهدف إلى زيادة الكفاءة العامة للنظم الإنتاجية، وزيادة الإنتاجية الزراعية لأعلى درجة ممكنة، وفرص العمل، ورفاه السكان لجعل التنمية الريفية فعالة ومتوازنة بصورة حقيقية.
- دعم نهج تشاركي يستند إلى الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بالإضافة إلى الحكم الرشيد، والمتوازن لإدارة الأراضي والمياه، والغابات، والموارد الطبيعية الأخرى، ضمن إطار قانوني ووطني، يركز على التنمية المستدامة ويقضي على الاختلالات من أجل محاربة الفقر والجوع.
- دعم متزايد للبلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات وتوفير المساعدات الفنية الملائمة، من أجل ضمان الاستخدام المحدود للموارد الطبيعية لصغار المزارعين وغيرهم من المنتجين، ولاسيما سكان الريف، والنساء والجماعات الضعيفة في المجتمع، كالسكان الأصليين ومجتمعات صيادي الأسماك، والغابات، وأصحاب الماشية، والفلاحين، والمعدمين، لضمان الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة.
- دعم البحوث التطبيقية وتطوير نقل التكنولوجيا، الذي تقوم به مؤسسات البحوث وخدمات الإرشاد الوطنية والدولية لتلبية احتياجات النساء المزارعات، والزراعة التقليدية، والأسرية، والمنتجين الآخرين، ذوى الملكيات الصغيرة، وكذلك المجتمعات الريفية التقليدية والسكان الأصليين، في سياق نظم إنتاج مستدامة.
- اعتماد سياسات وبرامج للتنمية الريفية تشجع اللامركزية، من خلال زيادة القدرات المحلية، والتركيز بشكل خاص على الفقراء للتغلب على التفرقة الاجتماعية، وعدم تقارب الفرص، وتشجيع التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، وإيجاد فرص اقتصادية وفرص جديدة للعمل.
- تشجيع آليات للعمل بسيطة، وميسرة، ومتاحة لتأمين الحقوق العينية لحيازة الأراضي مع مراعاة الجماعات المهمشة بشكل خاص.
- تعزيز دور الدولة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية، أكثر عدلاً وأكثر اهتماماً بالشعوب، لضمان الأمن الغذائي والرفاه لجميع المواطنين، لاسيما البرامج التي تهدف لمعالجة آثار فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، وأمراض أخرى على المجتمعات وسبل معيشتها الريفية.

- دعم المعارف والخبرات المحلية، وضمان توافر المعلومات والتكنولوجيات الملائمة، والوصول إليها بصورة فعالة، من جانب المزارعين التقليديين والأسريين وصغار المنتجين، والنساء المزارعات، والمجتمعات الريفية التقليدية، والجماعات الأصلية من أجل الإنتاج وتنويع الدخل؛ وتحسين روابط السوق على كافة المستويات، مع إعطاء الأولوية للأسواق المحلية والوطنية؛ وتشجيع المنتجات المحلية، والتقليدية، وعالية الجودة، واستحداث وسائل صيانة وإعادة تأهيل قاعدة الموارد.
- دعم الشراكات المحلية، والوطنية، والإقليمية، والعالمية المتزايدة، والتضامن، والدعم الدولي، لمنظمات صغار المزارعين، والمعدمين، والعمال الزراعيين، لتقديم المزيد من المساعدات والمشورة الفنية المتسقة، وتوفير الاستثمار، وزيادة عمليات التبادل، ورعاية الرصد والتقييم التشاركي لآثار الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

30 – ونحن نتعهد بتوجيه أعمالنا ودعمنا من أجل تنفيذ مبادئ المؤتمر، لكي تتحقق رؤية جديدة للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية من خلال ما يلي:

1 – سوف نضع آليات ملائمة، من خلال منبر عمل دائم، على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني، والمحلي، لإعطاء طابع مؤسسي للحوار الاجتماعي، والتعاون، ورصد وتقييم التقدم في الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وهو الأمر الحاسم لتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، بصورة مستدامة، بيئياً، وبشكل أكثر تركيزاً على الفقراء، ومراعاة للمساواة بين الجنسين.

2 – سوف نوصي لجنة الأمن الغذائي العالمي، بتنسيق وثيق مع لجنة الزراعة، باعتماد التدابير الملائمة لتنفيذ إعلان المؤتمر. ولرصد تنفيذ إعلان المؤتمر، سوف نوصي أيضاً باعتماد لجنة الأمن الغذائي العالمي لمجموعة من الخطوط التوجيهية الإضافية لإعداد التقارير. وينبغي أن تتضمن هذه العمليات مشاركة المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى التي تتناول السيادة الغذائية، والأمن الغذائي، والإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

3 – سوف نسعى لدعم مبادرات الشراكة الدولية في مجال الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية على أساس إعلان المؤتمر.

4 – نحن نقترح أن يتضمن الحوار المتعدد لأصحاب الشأن، في المنتدى الخاص الذي يقام أثناء الدورة الثانية والثلاثين، للجنة الأمن الغذائي العالمي، سبتمبر/أيلول 2006، بندا خاصاً في جدول الأعمال، يتعلق بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، كآلية إضافية لمتابعة نتائج المؤتمر. وهذا سيكون بنداً هاماً في جدول الأعمال الذي سيتم مناقشته أثناء استعراض منتصف المدة للتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

5 – وسوف نوصي الدورة الواحدة والثلاثين بعد المائة لمجلس المنظمة، الذي يعقد في نوفمبر/تشرين الثانى 2006، بمراجعة إمكانية وضع المزيد من آليات المتابعة المخططة لمساعدة البلدان في تنفيذ نتائج المؤتمر.

الملحق 2

(40) التقارير المقدمة الى المؤتمر من قبل:

أفريقيا (18): أنغولا، وبنين، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وليسوتو، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وزامبيا وزمبابوي؛

آسيا (6): اندونيسيا، واليابان، ونيبال، وجمهورية الصين الشعبية، والفلبين وتايلند؛

أمريكا اللاتينية (8): كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، وإكوادور، والسلفادور، والمكسيك، وباراغواي، وبيرو وأوروغواي؛

الشرق الأدنى (5): أفغانستان، ومصر، والمغرب، وتونس والإمارات العربية المتحدة؛

أوروبا (3): فلندا، وهولندا وتركيا.

(29) دراسات الحالة المقدمة الى المؤتمر كما يلي:

أفريقيا (10): الجزائر، واثيوبيا، وغانا، ومدغشقر، وموزامبيق، وناميبيا، والنيجر، ورواندا، وجنوب أفريقيا وأوغندا؛

آسيا (6): دراسة الحالة لإقليم آسيا والمحيط الهادئ، والهند، واندونيسيا، ونيبال، والفلبين وسري لانكا؛

أمريكا اللاتينية (9): دراسة حالة إقليم الانديز، والبرازيل، وشيلي (3 دراسات حالة)، وكولومبيا (2 دراسات حالة) باراغواي وبيرو؛

الشرق الأدنى (3): إيران، ولبنان وسورية

أوروبا (1) البوسنة والهرسك.